

**قرار مجلس الوزراء  
رقم (54) لسنة 2012 ميلادي  
بتقرير حكم في المنافذ البرية والبحرية والجوية**

**مجلس الوزراء**

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري.
- وعلى قرار المجلس الوطني الانتقالي رقم (174) لسنة 2011 بشأن تحديد هيكل الحكومة الانتقالية وتعديلاته.
- وعلى قرار المجلس الوطني الانتقالي رقم (184) لسنة 2011 ميلادي، بشأن اعتماد الحكومة الانتقالية.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقا" رقم (288) لسنة 2006 ميلادي، بإعادة تنظيم الجهاز الإداري للجنة الشعبية العامة للأمن العام.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقا" رقم (313) لسنة 2009 ميلادي، بشأن بعض الأحكام المتعلقة بتبعية المنافذ البحرية والبرية والجوية واختصاصات مديريها.
- وعلى ما عرضه وزير المالية بكتابه رقم (79) بتاريخ 2012/01/30 ميلادي.
- وعلى ما قرره مجلس الوزراء في اجتماعه العادي الخامس لسنة 2012 ميلادي.

**قرر**

**مادة (1)**

تُسلم جميع المنافذ البرية والبحرية والجوية إلى وزارة الداخلية على أن تتم عملية التسليم في موعد لا يتجاوز أسبوعين من تاريخ صدور هذا القرار.

مادة (2)

تتولى وزارتي الدفاع والداخلية وضع الآلية اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار.

مادة (3)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه، وعلى الجهات المعنية تنفيذه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

مجلس الوزراء

صدر 26/ ربيع الأول/1433هـجري.

الموافق 2012/02/20 ميلادي.